الفصل الرابع

التداول النقدي والحركة التجارية في أم درمان

سك العملة وأنواعها - الضرغانة

قبل أن نتناول الأسباب التي أدت إلى ضرب العملة في دولة المهدية وطريقة ضربها والجهات التي تأثرت بها والمشاكل التي تجمعت عن تخفيض قيمتها في عهد الخليفة، يجب إلقاء قليل من الضوء على موقف التداول النقدي قبل المهدية وموقف العملة.

فلم تكن هناك عملة يمكن التعامل بها في عهد سلطنة الفونج وإنما كان التعامل بدائياً[1]. أما في الشرق فقد وحدت عملة Marria Thersa متداولة على سواحل سواكن ومصوع والحبشة.

وكانت هناك عملات ذهبية وفضية أوروبية للتعامل وللتبادل التجاري ولذلك كانت حركة التجارة غير متطورة وقد كان لدخول المصريين السودان أثره على ازدهار حركة التجارة ورواج استعمال النقود في عملات أوروبية مختلفة وأخرى فضية وراج تداولها بصفة خاصة في المدن الكبرى بينما كانت عملة Marria Thcresc متداولة في الشرق والسواحل الشرقية للسودان[2].

وفي إقليم كردفان كانت هناك عملة محلية تصنع في مدينة (الطيارة) [3] بالقرب من الأبيض وتعادل قطعة النقود فيها قيمة البريزا paras التركية . وراج استعمالها في الأسواق الإقليمية وفي الجنوب أيضاً بعيداً عن السلطة المصرية حيث لم يكن هنالك رقابة على استعمال النقود المصرية ومعظم التجارة لا زالت عن طريق التبادل التجاري وحتى في أفريقيا.

وقد كانت أل paras أعلى درجة من حيث القيمة التي كانت تعادل ما يساوي خمسة جنيهات مصرية. وقد أدى فرض الضرائب وجمعها إما نقداً أو عيناً إلى ازدياد أهمية النقود في التركية ويقول Hill والضرائب كانت تجمع بالقطع بالريال والقرش وازدهرت أهمية استعمال النقود وذلك لمرونة الجمع إذ قورنت العينات" وفي نهاية العهد التركي المصري راج استعمال النقود بصفة عامة وكانت مرتبات الموظفين والعاملين بالحكومة تصرف لهم نقداً ولقد كان لحصار الخرطوم أثره الكبير في أن ترتفع قيمة الأشياء ويقل التداول النقدي وعندما قلت النقود في خزينة الحكومة ولكي يفي غردون بالتزامات الحكومة نحو الموظفين والجنود لجأ إلى طريقة استعمال أوراق البون ويقول شيقر[4] في " ذلك قد كان يدفع مرتبات العساكر والموظفين كل شهر حتى نفدت النقود في الخزينة فأخذ يقترض من تجار المدينة وأعيانها ويعطيهم رجعاً ممضاة باسمه وباسم محمد حسن رئيس حسابات المالية حتى عجز التجار عن زيادة الغرض فأصدر أوراق بون بقيمة ٥٠ ألف جنيه بفئات مختلفة على كل ورقة مكتوب (هذا المبلغ مقبول يجري دفعة من خزينة الخرطوم أو مصر بعد ستة أشهر من تاريخه في ١٨٨٤/٤/٢) [5].

---

(١) هلل، ص ٣٧، بدون عنوان وبدون تاريخ.

(٢) هي العملة التي تحمل اسم ملكة امبراطورية النمسا ماريا تريزا كما جاء في دائرة المعارف البريطانية.

(٣) مدينة كانت بها حركة تجارية وصناعية قبيل المهدية. وتقع في شرق كردفان عند قيام الثورة المهدية خرجت لوجود حامية تركية بها وكان ذلك في سنة ١٨٨٦م.

(٤) هلل، ص ١٤ بدون تاريخ.

(٥) نعوم شقير: جغرافية، تاريخ السودان ٨٠٦١.

وقد جعل لكل ورقة مسلسلة رقم وختمها بختمه وختم الحكمدارية ومضى وسلمها لرئيس الحسابات فقيدها في دفاتر اليومية وصار ينفق منها على العساكر والموظفين كأنها نقود. فتوقف أهل المدينة عن قبولها لأنهم لم يعتادوا عليها".

وربما كان رفضهم للتعامل بهذه الورقة نظراً لتضيق حصار المهدية على المدينة وشعورهم بنهاية التركية فخشوا أن تكون بأيديهم أوراق بون قد لا يعترف بها النظام الجديد كما يرى ذلك الكتور فيصل محمد موسى[١].

واني ارى قد يكون رفضهم لهذه الورقة لكراهيتهم للحكم التركي القائم في البلاد أو ربما أرادوا بذلك خلق نوع من الحرب النفسية لغردون وخاصة عندما سمعوا بقدوم المهدي.

أما بعد سقوط الخرطوم في ٩ ربيع ١٣٠٢هـ وقيام دولة المهدية في السودان كانت العملات السارية المفعول هي:- الجنيه المصري – الجنيه الإنجليزي – الجنية المجري – الجنيه البندقي – الجنيه المحمودي – الجنيه البنيوتي – الريال المجري – الريال المصري- الخيرية السين – الخيرية التركية – الخيرية المصرية والسعدية والبرقوتة والتعريفة.

وقد أمر المهدي بسك العملة في فبراير ١٨٨٥م والأسباب التي دعته إلى سك العملة كما يورد شقير.

أولاً : قلت النقود في أيدي الناس فأراد سد الحاجة والتوضيح للملأ باستقلاله عن الدولة التركية وتأسيس مملكة جديدة[٢]".

فجمع الصاغة وأمرهم بسك عملة فأنشاوا الضربخانة[٣] في بيت المال. وضربوا من الذهب جينها قلدوا به الجنيه المصري".

وضربوا ريالاً من الفضة بقطع الريال المجبرى ووزنه فجعلوه سبع دراهم فضة وواحد نحاس وقد كتب على وجهه ضرب في الهجرة ١٣٠٢هـ وعلى الوجه الآخر كتب (بأمر المهدي) [٤] وسمح المهدي بتداول العملات الأجنبية بعد تقييمها بقيمة عملته المحلية فكانت كالآتي:

- الجنية الفرج الله يساوي عشرة ريالات مهدية.
- الجنية المصري يساوي ستة ريالات مجبري.
- الجنية المسكوبي والمجيدي يساوي خمسة ريالات مجبري.
- الجنية البنيوتي يساوي أربعة ريالات ونصف مهدية.
- الجنيه البندقي والمحمودي يساوي ثلاثة ريال مهدية.
- الجنية المجري يساوي ريالين ونصف مهدية.
- الخيرية المجرية تساوي ريال مهدية.
- السعدية والبرقونة والطريقة وربع الجنيه يساوي كل منهما ريال مجيري (انظر ملحق رقم ٥ العملات في عهد المهدي).

---

(١) (د) فيصل محمد موسى، النظام المالي في المهدية، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، ص٩١.

(٢) ذكر نعوم شقير كلمة (مملكة) وليس دولة نسبة لورود اسم المهدي في العملة فهي سمة من سمات النظم الملكية آنذاك وقد صحح الخليفة عبدالله ذلك حيث أمر بعدم كتابة اسمه على العملة.

(٣) الضربخانة، كلمة تركية يراد بها دار سك العملة وتوجد بمتحف الخليفة بأم درمان الآن بقايا آلات ومعدات كانت تستخدم في دار سك العملة.

(٤) أبو سليم، منشورات المهدي في العملات بتاريخ ١٢ صفر ١٠/١٣ نوفمبر ١٨٨٤م، ص٣٧٥.

وقد استمر التداول بها في عهد المهدي بصورة حسنة ومنتظمة ولم تحدث مشاكل إلا في عهد الخليفة عبدالله كما يقول شقير[١].

وقد استمر الخليفة عبدالله في سك العملة كالمهدي ولكنه لم يضرب شيئاً من الذهب بل ضرب الريال من الفضة والنحاس وأول ريال أصدره في أيام إبراهيم ودعلان كتب على وجهه (ضرب في أم درمان ١٣٠٤ هجرية) وعلى الوجه الآخر (مقبول) ولم يكتب الخليفة عليه اسمه فكان الريال المجيدي بقطعة ووزنه وقيمته سبع دراهم فضية وواحد نحاس وهو الريال الخالي من الغش وكان منها ستة فضية والبقية نحاس وله نفس قيمة الريال المجيدي[٢].

وفي أيام النور الجريفاوي أصدر الخليفة ريالا سماه " أبو صدر" فجعله ٤ دراهم فضة و٤ دراهم نحاس[٣] ويشير فيصل محمد موسى بأن اسمه (أبو كبس) وليس أبو صدر كما ذكره شقير (٧) ،

ويذكر القدال اسماً آخر وهو (أبو هلال) [٤].

وهكذا صارت قيمة الريال تنقص حتى صار في سنة ١٣١٢هـ - ١٨٩٤م، سبعة دراهم كلها نحاس تقريباً وليس فيها فضة ولا طلاء وأطلق عليه الناس (بذاجوري) قيل أرادوا بها بدأ جوره – أي ظلمة، إذ لم يكن أحد يجرؤ بالإفصاح عن معارضة الخليفة فحرفت الكلمة بذاجورى وقد أدى النقصان في الفضة إلى عدم الاعتراف به وعندما كثر استعماله انسهك[٥] وقد أدى ذلك إلى مشاكل في الأحوال الشخصية وذلك مثل وثيقة أسرة محمد موسى.

وخلاصة الوثيقة أنه والدهم ورث تركة من أبيه. ولكونه قاصر كلف أحد أقاربه بالإشراف الشرعي على ورثته وبعد تغير العملة رفعت إحدى قريباته قضية شرعية ضد الوكيل الشرعي ورعية أنه تصرف في أموال الوريث وذلك لقبضه فرق السعر بين العملة القديمة والجديدة[٦].

وقد ارتبطت الحركة التجارية بتداول النقد وقيمته ففي عهد المهدي بعد سك العملة وتنظيم العملات الأجنبية بما يساويها من العملة المحلية بحيث لا تتضرر فقد انتعشت الحركة التجارية داخلياً وخارجياً إلا أنه بعد تولي الخليفة عبدالله الحكم واضطراب موقف عملته ونقصها من حين إلى آخر فقد ركدت الحركة التجارية التي اكتسبت عداء الدول المجاورة[٧].بالإضافة لمعارضة الناس تلك المعارضة التي امتدت كل أقاليم السودان الأقاليم[١] كما زادت عملية تزوير العملة خاصة في عهد وقيع الله ادريس وعبدالمجيد اللذان زج بهما في السجن[٢].

---

(١) نعوم شقير، جغرافيا وتاريخ السودان، المصدر السابق، ص ١٢٦١.

(٢) حاول بعض الصاغة تقليد عملة الخليفة فكان جزاهم العقاب بطقع أيديهم من خلاف.

(٣) وثيقة أسرة محمد موسى بأم درمان، حي ود نوباوي وهي وثيقة ١٣١ بإمضاء حسن الزهراء قاضي الإسلام بأم درمان.

(٧) (د) فيصل محمد موسى مصدر سابق٠

(٤) القدال، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٥) وثيقة خاصة ورد ذكرها.

(٦) وثيقة، خاصة ورد ذكرها.

(٧) فيصل محمد موسى، المصدر السابق، ص ٩٦.

ونخلص مما تقدم ذكر عن العملة بأنه رغم ما بين المهدي والخليفة عبدالله من اختلاف في مسألة العملة إلا أنهما استطاعا أن يسيرا المعاملات طوال فترة حكمهما رغم محاولات التزييف التي قام بها البعض فأصبحت العملة المهدية سمة من السمات المميزة لاستقلال السودان آنذاك.

الأســـواق:

لقد سعت المهدية سابقاً لتنظيم السوق وإدارته وإصدار العملات والمحافظة على استمرارها وتواجدها. كما اتخذت عدة إجراءات إدارية وتنظيمية أخرى. وقد شكل هذا النظام الذي حدث وتلك الحركة الميكانيكية، قاعدة جديدة من أصل التركيب الاجتماعي والاقتصادي في مرحلته الجنينية. وكانت الحركة المهدية كحركة اجتماعية تحاول تخطي سلبيات الحكم التركي[٣].

فلذا نجد أن السوق قد بدأت كظاهرة اقتصادية آخذه في السيطرة لاحتلال مكان مؤثر في الحياة الاقتصادية وكانت هذه أولي الخطوات.

أما الخطوة الثانية فقد كانت عندما حث المهدي الأهالي على صدق المعاملة في البيع والشراء وعدم الحيف في البيع[٤].

وكانت أولى الإجراءات التي اتخذها الخليفة بشأن تنظيم السوق عام ١٨٨٨م أن احتل السوق مكاناً هاماً وسط المدينة حيث أقيم في قلبها النابض بالحركة والذي يفد إليه الناس من كل صوب منذ صباحهم الباكر، فلم يكن السوق ملتقى الحركة التجارية والحرفية فحسب بل كان أيضاً ملتقى اجتماعياً حيث يتبادل الناس الأخبار ويتصيدون سبيل معيشتهم[٥].

خصص الخليفة عبدالله لكل مجموعة تتجر في سلعة معينة مكاناً معلوما بها (خريطة رقم ٦) ولا يزال أساس هذا التنظيم هو الذي يحكم التخصصات السلعية حالياً مع بعض التحولات التنظيمية لأجزاء السوق. فكان هناك عدد من الأسواق بأم درمان منها سوق بالقرب من القبة غرباً للبضائع الأوروبية والهندية والحجازية وسوق الحدادين، سوق الجزارين وسوق الرقيق، سوق المطاعم الأوروبية، سوق الدجاج، سوق الجلود، سوق الأحذية، سوق بائعي وصانعي سروج الخيل، سوق الخضار، سوق لبيع لحم الجمال، سوق الأطعمة، سوق الحريم، سوق العناقريب وحطب الوقود، سوق بيع العلف بساحة التجار بين سوق الحيوانات ومحل صناعة الشحم، منطقة صناعة الفضة، سوق بائعي الزيت والسمن بالإضافة إلى زريبة المحكمة وزريبة السجن ومكان المشانق في السوق[٦].

= =

(١) بابكر بدري ، حياتي، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٢) مخابرات ٣/٤٢ نوفمبر ١٨٩٥م.

(٣) محمد سعيد القدال، السياسة الاقتصادية للدولة المهدية، الخرطوم، ١٩٨٦م، ص ٧٣- ٧٥.

(٤) الأحكام ٢٤/٤/٢٠٠٩٩ شعبان، ١٣٠٠ منشور المهدي لكافة الأتباع والأنصار.

(٥) القدال، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٦) (د) محمد سعيد القدال، المصدر السابق، ص ٨٧.

جعل هذا الإهتمام والتنظيم من الخليفة عبدالله السوق يستعيد نشاطه واستقراره تدريجياً وخاصة بعد الاهتمام الذي أولاه الخليفة للمحاصيل الزراعية، فأصبح السوق يهتم بالنواحي الإدارية وأصبح سوق أم درمان يمثل الثقل في حركة التجارة الداخلية، وغداً سوقا مركزياً يربط كل المناطق المعزولة التي كانت تحيط به، كما كان يربط مختلف أنحاء الدولة فأخذ يفد إليه التجار من كل أنحاء السودان الجزيرة، كردفان، دنقلا وسواكن[١].

وكان من ضمن الإجراءات التي اهتم بها الخليفة أن طلب تقريراً يومياً عن النشاط التجاري الذي يجري فيه حيث يقوم شيخ السوق بتقديم ذلك التقرير منذ عام ١٨٨٨م[٢].

ولكي يصبح السوق أكثر تنظيماً بتعيين مشرفين على السوق عرفوا باسم المصلحين بالسوق وحدد مهامهم في إصلاح أحواله والنظر في الأمور المختصة بالبيع والشراء والحوادث وحذرهم من التجاوز إلى أمور غيرها وعدم التعرض للدعاوى المتعلقة بالغنائم[٣].

وقد عرف هذا التنظيم في الشريعة الإسلامية بنظام الحسبة، وهو عبارة عن نظام إداري تقوم به الدولة عن طريق موظفين خاصين بالرقابة على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد والأعراف المألوفة والأصل الشرعي لنظام الحسبة متفرع من أساس هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما سعى الخليفة إلى ترسيخه وجعله أصل المعاملات التجارية.

كما عين الخليفة محاكم بالسوق من أهم أعمالها التأكد من أن البيع والشراء يتم بالتراضي وإصلاح العباد ومراقبة الأسعار ومراقبة التهريب لجهة الأعداء وتفتيش المأكولات المعروضة للبيع أعمال الطهاة وكان للمحكمة مأمور مهمته مراقبة الموازين والمكاييل ومراعاة آداب السلوك في البيع والشراء والحراسة ومراقبة اللصوص[٤].

كما تجدر الإشارة بأن من التخصصات التي قامت في السوق وهي تعيين مكان خاص بالسوق بدأت منذ عهد المهدي. وذلك بأن سمح المهدي بخروج المرأة للسوق وخاصة النساء اللائي خرج أزواجهن للحرب والسعي لكسب رزقهن ولذا كان طبيعياً أن يسمح لهن الخليفة عبدالله بذلك. رغم أن هذا كان يعتبر ظاهرة اجتماعية حديثة على المجتمع السوداني المحافظ والمجتمع الإسلامي عموماً. فلذا كانت تخرج النساء كبار السن حيث يقمن بشراء الشحم والتوابل والأدوية البلدية والروب والشحم والحم الناشف[٥] فقد كانت منتجات منزلية للاستهلاك المحلي وعرف ذلك (بسوق النسوان)[٦].

وقد جاء بتعيين المصلحين والمحتسبين بالسوق لأنه قد واجه مشكلة الأمن وكان مليئاً باللصوص والمعطلين الذين يخطفون البضائع من أمام المتاجر. ولذلك كان التجار يحملون بضائعهم ليلاً إلى منازلهم ويعودون بها في الصباح. ولقد بذلت

---

(١) مخابرات ٥ أغسطس ١٨٩٢م.

(٢) فدوى عبدالرحمن علي طه. أم درمان في المهدية ١٨٨٥- ١٨٩٨، بحث مقدم لنيل البكالوريوس الشرف قسم التاريخ غير منشور، جامعة الخرطوم ص ٨٤- ٨٥.

(٣) صادر ص ٢٢/١٥٥ ذو الحجة ١٣٠٢هـ، الخليفة/ مصلحين بالسوق.

(٤) (د) القدال، نفس المصدر، ص ٧٧.

(٥) (اللحم الناشف)، باللغة العامية السودانية(الشرموط) وبالغة العربية القديد.

(٦) المصدر نفسه، ٧٩٠.

الدولة مجهودات عدة لتلافي هذه المشكلة منها تكوين محاكم والخفراء للحراسة ليلاً ونهاراً وهي بلا شك ظاهرة سلبية تؤثر على حركة التعامل التجاري وتعكس البطالة التي نتجت عن ظروف الحرب، وهي هجرة سكان الريف للمدينة لتفكك الروابط الاجتماعية والاقتصادية الريفية[١].

وقد ختم تنظيم السوق بالعملة التي كان إصدارها من أهم إنجازات الدولة المهدية في المجال الاقتصادي[٢] والتي تحدثنا عنها سابقاً.

ولعل الوثائق السابقة توضح مدى الاهتمام الذي أولاه الخليفة بالسوق من تسيير العملية التجارية وحرص على ممارستها بشكل لا يضر للتدخل فيما صغر من الأمور وما كبر منها .

السياسات الضريبية -

أما عن السياسات الضريبية فقد عمدت الدولة المهدية إلى تبني سياسة ضريبية تتصف بالرأفة واللين وذلك تفادياً للخوض في مظالم الحكم التركي المصري وقسوته وفي فرض الضرائب والتي تعتبر سبباً في اندلاع الثورة المهدية، وقد عبر الناس عن معاناتهم منها بالمثل المشهور (عشرة في تربة ولا ريال في طلبه) [٣].

ففرضت الدولة المهدية الضرائب التي نصت عليها عليها الشريعة الإسلامية وهي الغنيمة[٤]، الزكاة، العشور (وأضافت) عليها التغنيم أ ومصادرة الأموال وبعض الضرائب المباشرة الأخرى، بجانب التبرعات التي يجوز بها التجار خوفاً أو عن طيب خاطر.

وقد واجهت المهدية مشكلة كبرى في طريقة جمع الضرائب التي تفجرت بشكل عنيف في أخريات أيامها. ولكن جذور المشكلة التي ترجع إلى عهد تكوين الدولة نفسها، حيث أصبحت قبائل غرب البلاد من (أولاد العرب) خاصة قبيلة التعايشة أهل الخليفة، أصبحت تسيطر على السلطة السياسية لتفوقهم العسكري، مما خلق (صراعاً سياسياً واجتماعياً) بينهم وبين الجلابة من (أولاد البلد) الذين يجيدون فنون التجارة خاصة في الجنوب وهم أولى بالسلطة. مما جعل الخليفة يناشد أهله التعايشة بعدم التعدي على الأهالي بأساليبهم التي لا تخلو من الفظاظة عند جمع الضرائب وعرقلة مسار الحركة الاقتصادية. وأخذت تقديرات الضرائب في التصاعد وأضيفت ضرائب أخرى مثل زكاة الفطر والهدايا والتبرعات والمساعدة. وهي ضرائب فيها تعسف ويتم تقديرها دون أساس[٥].

---

(١) القدال، المصدر السابق، ص ٧٨.

(٢) دكتور أبو سليم، محلة الخرطوم المصدر السابق، يونيو ٦٦ ص ٩٦.

(٣) ميخائيل يوسف، مذكرات، تحقيق صالح محمد نور، جامعة لندن ١٩٦٢م، ص١٥.

(٤) الغنيمة هي المال الذي يؤخذ من الكفار في حرب المسلمين ضدهم، الزكاة: ركن من أركان الإسلام وحددت أنواعها ومقاديرها حسب السنة النبوية، العشور: جمع عشر.

(٥) بابكر بدري، حباني، ص ١٢٦.

وقد ذكر بابكر بدري أن قيمة العشور على الصمغ تصل إلى ثلث قيمة البضاعة. وقد أدى ارتفاع قيمة العشور والاضطراب في تقديرها إلى انتشار التهريب والرشوة، وقد وصل ارتفاع العشور حدا دفع بعض التجار إلى بيع بضاعتهم بالخسارة تفادياً للعشور وتركت السياسة الضريبية آثار ظاهرة في الدولة المهدية وسببت للناس رهقا كرهوه. ولقد اعتمدت الضرائب المهدية على افتراض نظري هو أنها مستمدة من التشريع الإسلامي، وتنشد العدالة التي يسعى لها ذلك التشريع. ولكن سقطت في محك التطبيق، فتعددت أنواعها زكاة عشور، فطر ..إلخ

واختل أمر جمعها حتى غدا تقوم به مجموعات الجهادية التي كانت تطوف أرجاء الدولة، بل انتهى أمر جمعها إلى عملية سلب ونهب وما أكثر ما نهى الخليفة وجد في نهيه [١].

ويقول القدال " إن الدولة المهدية لم تكن تنقصها النوايا الطيبة بل تنفيذ تلك النوايا. وهذا التناقض لم يكن وقفاً على الدولة المهدية بل تعرفه معظم الأنظمة التي تطرح شعارات وبرامج فوق قدرتها وقدرات المرحلة التاريخية أو ترتكز ارتكازاً مطلقاً على الماضي في سعيها للخروج من أزمة الحاضر. إن النظرية مهما سمت تحتاج إلى واقع تثبت فيه، وإلى أشخاص يحملونها إلى ذلك الواقع، وهم أشخاص لهم طموحهم التاريخي وهو الذي سيحكم تصرفهم في آخر الأمر، والأنصار لم يخرجوا عن هذا الإطار"[٢].

ويمكننا مقارنة هذا القول بواقع الدولة الحالي لما له من تشابه التحرير الاقتصادي.ومن

أهم المنتجات والبضائع المتداولة في السوق الكبير في فترة المهدية:

المحاصيل: فهي مثل:-

اولا:- الذرة:

وتمثل الذرة أهم المحاصيل التي تنتج للاستهلاك الغذائي المحلي للسكان، وتكمن أهمية هذا المحصول في تنشيط حركة السوق الداخلي وتشكل تجارة الذرة نشاطاً أساسياً في عملية التبادل التجاري خاصة في مناطق إنتاجها مثل الجزيرة والقضارف. وقد وجد عناية خاصة ولذا بقيت أسعاره ثابته بدرجة كبيرة ولم ترتفع[٣].

ثانيا:- التمر:

ويشكل محصولاً آخر هاماً في السوق الداخلي وكان للتمر سوقه الخاص به، يختص بالتجارة فيه تجار الإقليم الشمالي. وكان بيعه لأسلوب التبادل التجاري الذي كان متبعاً في دولة المهدي وذلك بأن يدفع التجار مقدماً لبيت المال ويرسلون من ينوب عنهم مذوداً بالتصاريح من بيت المال لجلبه [٤].

---

(١) القدال، المرجع السابق، ١٦٩.

(٢) القدال، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٣) مخابرات، ٣/٢٠/٣/١٣- ٣٦/٥/٢٣ في الفترة ما بين أبريل ١٨٩٣ إلى مارس ١٨٩٥م.

(٤) مخابرات ٤/٦/٦/٤٧ مايو ١٨٩٦م.

obeikandi.com

ثالثا :ـالمواشي :

ومن الأصناف التي يكثر عرضها في السوق الخيول والإبل والماشية ويرجع ذلك إلى أن المرعى ما زال يلعب الدور الأساسي في حياة الناس خارج المدن ومناطق الزراعة المتطورة. كما أن الحروب وتحركات الجيوش المستمرة كانت تستعمل تلك الحيوانات كوسيلة للمواصلات . بالاضافة للحركة التجارية نفسها كانت تستعمل الإبل لنقل البضائع[١].

فقد احتكر بيت المال وبعض السلع الأخرى مثل سن الفيل حيث يحدد أسعارها بيت المال وكان الصمغ يأتي من الأبيض إلى سوق أم درمان ثم يرحل إلى بربر وتصديره إلى الخارج، إلى مصر عن طريق النيل وسواكن إلى أوروبا. وقد شكلت ضرائب الصمغ دخلاً شبه ثابت لبيت المال منذ جمعه من غاباته ثم حمله إلى الأبيض فأم درمان ثم بربر وتصديره إلى الخارج، وكان يمثل خطا متصلاً من النشاط الاقتصادي يشترك فيه أخلاط من الناس لا يربطهم إلا ما يحصلون عليه من ربح من خلال دورهم في ذلك النشاط. وقد ساعد هذا النشاط في إضعاف العزلة الإقليمية وخلق بذرة الأمة والإحساس بالوحدة[٢].

رابعا:ـالقطن:

كان يصدر إلى مصدر وأوربا وتوقف تصديره عام ١٨٨٧م.

خامسا :ـسن الفيل:

انتبه الخليفة في وقت مبكر لأهمية سن الفيل فكتب لعماله في الجهات المختلفة بالحافظ عليه وإرساله وعدم التصرف فيه كلية وكان يأتي من دارفور والإستوائية والتي تواجه مشاكل كبيرة في إرسالها لأم درمان نتيجة لغارات القبائل المحلية في الإستوائية وبحر الغزال وكان زنة الدفعة بسبعمائة قنطاراً ثم تصدر إلى سواكن وعندما أوقفت الحكومة ارتفعت أسعاره[٣].ولعل الخليفة قد أدرك ضآلة الربح الذي يجني من بيع سن الفيل في الغرب حيث السوق ضعيف والأسعار متذبذبة فلذا حذر من بيعها هناك وارسالها إلى أم درمان.

سادسا :ـ ريش النعام :

فقد أصبحت تجارته نادرة في فترة حكم الخليفة لانعدام الأسلحة النارية والذخيرة بعد وقف استيراده من الخارج وعدم استعمالها إلا لأغراض الحرب[٤].

سابعا :ـ تجارة الرقيق:

وقد أدت حروب الجهاد وما تبعها من غزو وسبي وغنائم إلى رواج تجارة الرقيق وقد تعرض لها كل من ونجت باشا وسلاطين وارهر والدر في كتاباتهم.ويقول ونجت[١] تحت عنوان تجارة الرقيق (إن تجارة الرقيق الرائجة التي تعتبر مصدراً

---

(١) مهدية، ١٩/١١٢/١٠٠/١ ذو الحجة ١٣٠٧هـ محمد عثمان خالد/ الخليفة.

(٢) مخابرات، ٤/٦/٦/٤٧ مايو ١٨٩٦م.

(٣) صادر ، ١٠، ٢٣٣٢٩ شوال ١٣٠٣هـ، الخليفة كرم الله الكركساوي.

(٤) القدال، المرجع السابق، ص ٩٩.

obeikandl.com

هاماً من مصادر الدخل لحكومة المهدية فكانت تمارس في أم درمان والقلابات والفاشر وبني شنقول حيث توجد أسواق كبرى للنخاسة. ثم عدد ونجت الجهات التي يأتي منها الرقيق إلى هذه الأسواق ووضح أسعار البنآدمين.

والواضح إن ونجت نقل عن سلاطين الذي كتب بتوسع عن هذه التجارة وكيف أنها تمارس.

ورغم الدعاية لإبطال هذه التجارة أو ما تسمى بحركة الإنسانيين Humanitarians وهي حركة إنسانية[٢] ولكن في باطنها حركة استعمارية تهدف لإيقاف المد الإسلامي الممتد من جنوب الصحراء إلى أواسط أفريقيا ونشر المسيحية وراء ستار الجمعيات الإنسانية.

وقد يرى البعض إنما كتبة سلاطين وهو مسيحي عن هذه التجارة فقد قصد إثارة الرأي العام الأوروبي بموضوع حيوي ولا سيما أن السلطة السودانية تشرف على هذا النوع من التجارة بإشراف بيت المال. ولم نقف على الحقيقة الواضحة عن هذه التجارة الأ انها مصدر من مصادر بيت المال الذي اعتمد على للغنائم.

ولما كانت المهدية حركة جهاد إسلامي والجهاد ركن من أركان الإسلام وان أول من قاد الجهاد هو سيدنا محمد ﷺ ولذلك فهو يفرق بين دارين، دار السلام ودار الحرب. أما الأول فهي التي اقتنع أصحابها بقبول دعوى الإسلام. أما الثانية فهي دار الكفر وهي التي لم يقتنع أصحابها بقبول الدعوة وشنت عليهم الحرب. أما فالذين يقعون أسرى وسبايا في أيدي المحاربين المسلمين يعتبرون غنيمة لا يجوز بيعها إلا لأهل الكتاب فهم لا يسترقون وقد طبق المهدي هذا الفهم على جهاده، كما حدث قبله في حركات الجهاد الإسلامي لنشر الإسلام في غرب أفريقية كجهاد الشيخ عثمان دان فوديو وعمر المكاشفي والحاج عمر بن سعيد القوني. ويقول[٣] Trimingham ورغم ما بين هؤلاء من اختلاف في تفسير كلمة جهاد " الجهاد" إلا أنهم يتفقون في النتائج التي تترتب عليه من أسر وسبي وتقسيم غنائم. والرق بعد الحرب في أوائل الدعوة المهدية لم يكن قد نفذ لأن المهدي وجه بأن الحرائر لا يسترقن والرجال يجندوا في الجيش . وقد حدث في عهد المهدي أن استولى الفور والرزيقات تحت قيادة محمد خالد زقل على غنائم من قبائل الهبانية الذين تظلموا لدى المهدي فما كان من المهدي إلا أن وجه محمد خالد زقل[٤] بأن يرجع الغنائم التي استولى عليها كاملة سالمة. باعتبار أن الهبانية مسلمون وغير واقعين تحت دائرة الكفر ولكنهم تأخروا في قبول الدعوة. والشيء الذي فيه مجال لمناقشة هذه المسألة: هل كان صحيحاً أن تستمر عمليات الجهاد داخل السودان بعد انتصار الثورة المهدية ونسلمها مقاليد الأمور وأن يترتب عليها غنائم بما فيها الرقيق بعد أن أصبح السودان كله دار إسلام وحكومة إسلامية.

= =

(١) سلاطين باشا، السيف، والنار في السودان الطبعة الثالثة، أم درمان، ١٩٧٠م، ص ٢٥٤- ٢٥٨.

(٢) زاهر رياض، استعمار أفريقيا (١٩٦٥)، القاهرة، ص ١٠٣.

(3) J.Spencer Trimingham: A short Hisotry of Islam in west Africa. Lst. Edition, page 193.

(٤) مهدية، ٤/١/٨/محمد خالد زقل وثيقة رقم ٩ بتاريخ (١٣٠ هجرية محفوظة).

هل كان صحيحاً أن توصف أي قبيلة أو منطقة[1] تمردت في عهد الخليفة عبدالله بأنها كافرة ويجوز تقييمها ونحن نعلم بأ،هم مسلمون لأنهم ينطقون الشهادة ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة؟ والإجابة حسب اعتقادي لا يجوز حرب المسلم.

وأن تداول الرقيق في المهدية في عمليات تجارية والذي قد اعتمد عليه كل من ونجت وسلاطين وهولت، فقد كان ذلك لتصرف المالك له شأنه شأن أي عقار يسري عليه البيع والوراثة وقد أشار[2] فيصل محمدموسى إلى وثيقة سرية اطلع عليها تبين عملية بيع الرقيق الآدمية. ولكن الخليفة عبدالله التعايشي أمر بإيقاف بيع رقيق من بيت المال وفي جميع العمالات المختلفة ووجه باستيعابهم في الجيش "لأنهم جنوده" أورد ذلك التعبير هولت نقلاً عن سلاطين باشا[3]. إذن لقد منعت الدولة ولكن على صعيد ضيق.

وقد بذل بيت المال محاولات عدة في السيطرة على حركة التجارة ولكنا باءت بالفشل. وفي آخر عهد المهدية كانت هذه التجارة في طريقها للزوال حيث احتكر بيت المال التعامل في الرقيق الموجود لتوزيعه على المحاربين[4] بدلاً من الرواتب، بأثمان منخفضة. وكان تجارة الرقيق ارثا من العهود القديمة، وكانت سياسة بيت المال أنها تتعامل في شراء الرقيق لصالح الجندية من مصادرة وترك الباقي للتداول الحر في السوق. وكان أكبر سوق للرقيق بالقرب من بيت المال " سوق الشجرة حالياً" وأغلب الرقيق المباع كان يأتي من جبال النوبة. والرقيق كبضاعة صار يدر أرباحاً طائلة، يستعمل أحياناً كعملة تستبدل ببضائع وتتراوح أسعاره في السوق ما بين ٥٠ إلى ٧٠٠ ريال. وأغلب الرقيق كان يعمل في الحقول والأعمال المنزلية مثل الطحن وحمل الماء، وتتخذ النساء الصغيرات " سراري" وكان الرقيق يهرب بواسطة التجار يباع بأثمان باهظة إلى مصر وعبر البحر الأحمر إلى السعودية ومنها إلى أوروبا[5].

البضائع المستوردة:

كان بالسوق بضائع استهلاكية مستوردة مثل الأقمشة أشهرها الدمور والدبلان، التيل، الحرير، الفرك[6] الزراق الآخيرتان ينحصر استعمالها بين النساء وسلع أخرى من المأكولات مثل السكر، الأزر، الشاي وقمر الدين وكانت هذه السلع تستهلكها الفئات الغنية بينما غالبية السكان يستهلكون المنتجات المحلية.

وبالسوق سلع أخرى تخدم الطبقات الغنية مثل الصندلية والعطور الجافة ويحوي السوق سلعاً تستعمل في الصناعات اليدوية مثل البارود، الحديد، ألواح الزجاج والخيط، النشادر، والخميرة فهي أصناف جديدة في ذلك الوقت[7].

---

(١) منطقة المتمة في أرض الجعليين تمرد على الخليفة ورفض مرور قواته على أرضها فشن علية الخليفة الحرب واسند مهمة ذلك إلى محمود ود أحمد.

(٢) وثيقة خاصة في أم درمان بود نوباوي تبين بيع آدمية من شخص إلى آخر ممهورة بامضاء قاضي الإسلام أحمد علي .

(٣) سلاطين باشا، المصدر السابق، ٢٥٦.

(٤) بابكر بدري، حياني، ج٢، ص ٢١١.

(٥) زاهر رياض، استعمار أفريقيا (١٩٦٥) القاهرة، ص ١٠٣.

(٦) الفرك هي:- جمع فركه، هي ثوب ذو لون بني خاص بالنساء ويستعمل في المنزل او الغطاء اثناء النوم فقط.

(٧) مهدية ٦/٥ شعبان ١٣٠٧هـ.

obeikandl.com

وكانت هناك السلع الكمالية مثل الكراسي الخشبية، فناجين القهوة، كاسات الشاي، ملاعق المعادن والصابون[١].

ويمكننا أن نستخلص من ذلك مثلا ، السوق الكبير كان سوقاً متشعباً يشمل المنتجات المستوردة إلى جانب المحلية. وأن القوة الشرائية كانت عالية رغم ظروف الحرب التي كانت تمر بها دولة المهدية فكان السوق يعمل على تلبية هذه العادات الاستهلالية للمجموعات المترفة من السكان. وأن نمط الاستهلاك قد شق طريقة للمنزل السوداني في بعض الأشياء التي يستعملها المطبخ السوداني ولم يعد السوق محصوراً على المنتجات المحلية.

ولاسيما أن المجتمع السوداني بدأ يعرف مجموعات مترفة نمت لها عادت استهلاكية معينة وكان على السوق أن يعمل على تلبيتها. أدى هذا إلى نمو السوق وتطور الصناعات اليدوية ليصبح العمل حرفة. ويصل التخصص في الإنتاج مرحلة يصبح فيها انفصال الصناعات اليدوية عن البنية الاقتصادية ضرورة. ويجعل العمل ملكية للفردية. وبهذا تنمو الإمكنية للانفصال بين العمل وظروف الإنتاج الأخرى[٢]. ويكون سبباً في ميلا العمل الحر مستقبلاً . ويؤدى ذلك للإحساس الفردي إلى النزوح والهجرة إلى المدينة.كما إن الجانب الاستهلاكي كان يغطي على تلك الواردات وبهذا فإن السوق المحلي سواء عن طريق وارداته أو صادارته أصبح سوقاً له ارتباطات بالسوق الخارجي ومن السهل الفكاك منه[٣].وقد كان لتطور الصناعات اليدوية (ارتباطاً) بظروف الحرب وتنقسم الصناعات اليدوية إلى قسمين :

١- صناعات حكومية تخضع لنفوذ الدولة وسياستها، مثل صناعة الذخيرة، الصابون ومصنع سك العملة والمطبعة.

٢- صناعات حرة يديرها الأفراد ساعين للاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل صناعة الأسلحة البيضاء التي شجعتها الدولة "الحراب والسيوف والخناجر والسروج" وكما يقوم بإنتاجها الحدادون والسروجية والدباغون[٤]. كذلك صناعة النسيج حيث تقوم النساء بغزل القطن ويعمل الرجال في نسيجه وحياكته. وانتشر في سوق أم درمان الترزية وأغلبهم يعملون في حياكة الجبب إلى جانب صناعة العناقريب والحبال والصناعات الجلدية مثل المراكيب، الكرابيج (السياط) وأغلقة الأسلحة. وانتعشت نسبياً حركة البناء مع ظاهر الاستقرار فظهر البناءون والنجارون[٥].ولم يهتم الخليفة عبدالله بالبحث عن الذهب والفضة لأنه يرى أنهما أمر دنيا. وكان هناك مصنعين لصناعة البارود أحدهما في العيلفون في منطقة (تسمى الطريحة) والآخر في بيت المال. وكان خادم البارود يحضر من جزيرة توتي ومن منطقة كتم بادارفور وكما يستخرج السبيرتو من البلح ويقوم بعملية تقطيره حسن أفندي زكى. وكان يعمل في هذه الصناعات أعداداً من الموظفين والعمال ويتقاضون رواتب من الدولة ولم يكن من الممكن قيام صناعة البارود في ظروف السودان تلك إلا تحت مظلة الدولة[٦].

ولعل ذلك يعكس لنا مدى العمل اليدوي آنذاك والذي بدأه إبراهيم عدلان في صناعة الصابون في عهده ثم النور الجريفاوي. فهذا يوضح اعتماد الخليفة عبدالله على نفسه من خلال الموارد المتاحة في الدولة وعدم الاستعانة بالدول الأخرى التي كان يرى بأنهم كفرة وجواسيس.

---

(١) مهدية ٦/٥ شعبان ١٣٠٧هـ نفس المصدر.

(٢) القدال، نفس المصدر، ص ٨٠- ٨١- ١٠١.

(٣) درية عبدالله ميرغني، التحولات البنيوية والوقتية لسوق أم درمان الكبير.

(٤) محمد سعيد القدال (د) نفس المصدر السابق، ص ٨٢- ٨٣.

(٥) مخابرات ١٨٩٤/٧/٣٢م.

(٦) مهدية ١٥٧/٧/٧/٢ محرم ١٣٠٦هـ أحمد السني يعقوب.

أما صناعة المراكب فقد توقفت مؤقتاً ثم عادت بعد أن سمح الخليفة عبدالله بها على أن تدفع ضريبة مقدارها ريالاً عن كل متر طولي يدفع سنوياً وريالاً عن كل أردب حمولة وذلك بموجب الرسالة التي تقول عملا بأمر سيدي المؤكد علينا فيه بإنشاء أربعة مراكب حمولة ألف أردب فقد صار حضور لزم من أهل الخبرة بالمداولة معهم[1].

إذن لقد كان تشجيع الدولة أولاً لبعض الصناعات التي كانت بحوجة إليها خاصة ما يلزم الجهاد الذي كان هدف الدولة الأول ولذا كانت هذه الصناعات في المقدمة وأتت بعدها صناعة الآلات الزراعية ثم الصناعات التي تهم المواطن في حياته اليومية فلقد انعكس ذلك التطور في الصناعات المختلفة على المجتمع السوداني وذلك من خلال عادات الاستهلاك. وظهور بعض الفئات الاجتماعية المقتدرة وبذا كان هناك فرز اجتماعي جديد في عاداته الدقيقة التي تختلف عن العادات القديمة التي كانت سائدة في المجتمع لدى غالبية سكان أم درمان فأدى إلى أن أصبح هناك طبقتين أغنياء يعيشون في رفاهية وفقراء يعيشون في بؤس وخاصة من كان من عشيرة الخليفة وذلك من خلال المنازل والأثاث الذي ذكرناه سابقاً.

صادرات السودان انذاك :

فقد كانت صادرات السودان محددة للغاية فهي كانت تتوقف على شيئين هما الصمغ العربي وسن الفيل وريش النعام والتمر الهندي وأوراق نبات السنمكة وما شاكل ذلك أي أنها كانت أصناف التجارة الرئيسية الصادرة من السودان[2]. وقد ترجع قلة الصادرات السودانية للقيودات والتشديدات التي أقرها الخليفة عبدالله مع التجار والتي أدت لتضاؤل شأن التجارة.

حركة السوق وأثر أهالي غرب السودان على الحركة التجارية:

كان في الأسواق في أم درمان ما يسمى بالدوران المتسببون لبيع بعض البضائع وهو نظام من نظم البيع في السودان وأم درمان خاصة ذلك أن البائع كان لا يعين سعراً أو ثمناً لسلعته بل يقول للشاري عند سؤال عن السلعة "تكلم" فإذا دفع له ثمناً لم يعجبه قال له (يفتح الله) ولايزال يكررها حتى يرضيه الثمن فيقول مبروك. وكانت هناك عروض للباعة المتجولون يحملون البضاعة وينادون بها إلى أكتافهم "الدوم يا شاري الدوم" الملوخية يا شاري الملوخية وغيرها من البضائع الأخرى[3].

لقد ذكرنا في تعداد الأسواق بأم درمان بأن هناك ما يسمى بسوق السودان ذلك العنصر الذي دخل للحياة الاقتصادية وهو بأن عين الخليفة مكاناً لهم وسمح لهم بالخروج كما ذكرنا.

فكان عليهم كسب الرزق فأصدر الخليفة أمر محدد سمح بموجبه بالاشتراك في التجارة. وقد اختصت النساء كبار السن في هذا المجال وكن يبعن الزيت والشحم والفواكه والتوابل والأدوية والذرة والبلح واللبن والخميرة. أما الفتيات فكن نادراً ما يمارسن التجارة.

---

(١) مخابرات، ٤/٢٧ يونيو ١٨٩٤م.

(٢) ب . م هولت، دولة المهدية السودانن المصدر السابق، ص ٦٥٧- ٦٧٦- ٢٧٧.

(٣) نعوم شقير، جغرافية السودان ج الأول، نفس المصدر السابق، ص ١١٠.

obeikandi.com

وقد نلاحظ أن أكثر النساء عملا وفطرة تجارية هن نساء البقارة وقد اقتحمن بها مجال السوق وأجدن التجارة وقد كن متخصصات في بيع المنتجات المنزلية التي تنتج في الماضي للاستهلاك المحلي[١].

وقد ذكر بابكر بدري صورة لأسلوب العمل التجاري الذي شارك فيه بفعلية الأرباح التي جناها وأنه قد بدأ ذلك العمل التجاري برأس مال قدره خمسة وأربعون ريالاً في السوق وفي المرحلة الثانية اشترى سكراً ومحلب وزراق ونتيجة لذلك ارتفع رأس ماله إلى ستمائة وسعبين ريالاً وهكذا كان يزيد رأسماله على ١٠٠٪.

كما نجد أن حمى الربح قد تفشت بين أولاد البلد من دناقلة وجعليين ونوبيين فحسب بل تعداهم إلى البقارة ونسائهم وأطفالهم أيضاً. حتى أصبحت نصيب كثير من تجار القطاعي في أم درمان. قد أتقن البقارة التجارة بل ربما فاقوا أولاد البلد في حرفتها وقد لاحظ أرهولدر أن تبادل العملة وتراكم الأرباح قد أدهشهم أيما دهشة أن منظر الريالات اللامعة قد أثار فيهم جباً جامحاً للمال والثراء[٢].

حتى أن الخليفة قد سر بهذه الظاهرة بل أن حمى الربح أصابته نفسه فقد فكر جدياً في الدخول في عملية التجارة وذلك باستخدام رؤوس الأموال لجلب البضائع من الحبشة وبيعها في أم درمان، ووقع اختياره على الحبشة لأن علاقته بالحبشة في السنوات الأخيرة قد بدأت تتحسن وقد سارت إجراءات الاستيراد في سرية تامة وظل مندوبو الخليفة يتصلون سرا بالنقادية [٣] ولكن بداية الزحف الأجنبي أدى لتوقف تلك المساعي[٤].

كما تسلم الخليفة مقاليد الأمور في السوق هو وأهله البقارة والتعايشة والرزيقات وسيطروا سيطرة تامة على حركة التبادل التجاري[٥].

وكان الخليفة يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من أمور السوق والتجارة ويشرف عليها بصورة مباشرة مما يؤكد الهيمنة المطلقة للدولة على ذلك النشاط، وقد كان الخليفة يقصد بتدخله ذلك منع التظالم في المعاملات التجارية تحقيق مصالح العامة ومصالح التجار في وقت واحد[٦].فكان من الطبيعي أن يضعف الوجود المسيحي وأولاد البلد في السوق في ذلك العهد وذلك لسيطرة أبناء الغرب على السوق سيطرة تامة.

---

(١) صادر ٢١٩ ربيع أول ١٣٠٣هـ الخليفة عبدالله / حامد وراق.

(٢) الشيخ بابكر بدري، تاريخ حياني الجزء الأول، ١٢٧٩هـ - ١٣١٦هـ، الطبعة الأولى، ١٩٥٩م، أم درمان الصفحات ١٢٦- ١٢٩. الشيخ بابكر بدري عاش في فترة المهدي وكان يعمل جامعاً للضرائب ثم تاجراً واشترك في حملة ود النحومي إلى مصر وأسر ثم أفرج عنه بعد عودته للسودان ساهم في نشر التعليم أبان العهد الثنائي إذ بنى مدارس الأحفاد كتب تاريخ حياته في جزئين وهي عبارة عن مذكرات شخصية.

(٣) نقادية كلمة حبشية معناها تجار وهي جمع تفادي وقد استعملت لمعنى التاجر الحبشي.

(٤) محمد سعيد القدال (د) المهدية والحبشة ١٨٨١- ١٨٩٨م/ص١٥٣. دار التأليف والترجمة الخرطوم ١٩٧٣م.

(٥) القدال، السياسة الاقتصادية، المصدر السابق، ص ٧٦.

(٦) نفس المصدر ص ٧٩.

المسلمانية ودورهم في ذلك العهد:

كما ذكرنا لقد كان وجود الأجانب المسيحيين ضعيف في أسواق المهدية ومن المعروف أن فئة كبيرة من الأقباط وبقية النصارى الذين عرفوا باسم "المسالمة" الذين أسلموا وانخرطوا في العمل تم استدعاؤهم من بقية مدن السودان كبقية القبائل الأخرى التي تم استدعاؤها لتكون تحت نظر ومراقبة الحكم المهدوي،وكذلك فإن الخرطوم قد اشتملت على مجموعات من الذين عملوا في الزراعة والتجارة من الأجانب[١].

كما وإن الدولة المهدية لم تتخل عن الموظفين الذين عملوا مع الإدارة التركية جميعهم وإنما استعانت بعدد منهم خاصة في الوظائف الفنية والحسابية في بيت المال فقد عينوا عدد من المصريين والأجانب منهم إبراهيم فوزي كاتب بيت المال ومحمد شكري كاتب شمال البقعة، والحاج سعد المقري من طرابلس كاتب ببيت المال، ومعني أفندي كان ضابط بوليس في التركية فأصبح كاتباً ورستم محمد رشدي كان كاتب تلغراف بدارفور فأصبح كاتباً وعبدالدائم من أسنا وكان يعمل في بيت مال دنقلا وعمر موسى حمدي كان باشكاتباً ويوسف أفندي نديم وعبدالله المحلاوي، وموسى عبده وهذا الأخير قد هرب إلى مصر[٢].

ويذكر مكي شبيكة بأن بيت المال في عهد المهدية قد حل فيه عدد كبير من موظفي الحكومة السابقين " حسب ما عرفوا ومارسوا من حسابات ومسك الدفاتر ولعل هذه الخبرة التي كانت لهؤلاء الموظفين الذين عملوا مع الإدارة التركية قد استفادت منها الدولة المهدية بدرجة كبيرة وقد أدى ذلك إلى أن يتصف بيت المال بإتقان أعماله وبذا كانت حساباته دقيقة وأموال المسلمين في حرز أمين[٣].

كما أوضح عبدالله حسين أيضاً بأن المهدية قد استفادت من خبرات بقية المصرية الذين كانوا يطلقون عليهم أولاد الريف ومن خبرات النصارى الذين أسلموا وكانوا يسمونهم " المسلمانية" أو "المسالمة" وقد انتفع المهدي وخليفته بمعارف المصريين المسلمانيين الفنية والحربية والكتابية مع دوام مراقبتهم والحذر منهم"[٤].

ولقد حاول الخليفة عبدالله التعايشي أن يمنع التعامل التجاري مع الدول المجاورة وذلك لأنه كان يخشى من تجسس التجار ونقل إخباره إلى الأعداء ولكن هذه المحاولات لم تفلح وذلك لأن السوق الداخلي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق الخارجية ولم يعد بالإمكان منع هذا الاتصال بالوسائل الحكومية القوية[٥] وكما رأينا بأن مناديب الخليفة بدوا العمل مع النقادية وذلك لتوجس الخليفة من أولئك النقادية وأراد بذلك أن يصل لمعرفة تعاملهم مع أعدائه وإفشاء اسرار الدولة أو ربما كان بعض من المناديب يريد معرفة أسرار التجارة لعلمه بنجاح تلك الطائفة في التجارة التي عاشت في أم درمان.

---

(1) G.A. Balamam. Op.cit., P.14.

(٢) محمد سعيد القدال المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٣) القدال، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٤) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م، لبنان، بدون تاريخ ص٣٧٢.

(٥) القدال، المرجع السابق، ص ١٠٤.

obeikandi.com

نخلص من هذا إلى أن الخليفة عبدالله قد عمل أقصى ما يمكن عمله في الحفاظ على حكمه وأسرار دولته من السودانيين والأجانب معاً. كما إن سياسة الخليفة الخارجية التي أعتمد عليها قد أثرت كثيراً على حركة التجارة المرتبطة بالعالم الخارجي. وأن الأجانب قد ظلوا في ذلك العهد لا يطمئن لهم كثيراً ويرى فيهم عوامل تهدد كيان الدولة.

العوامل التي أدت إلى كساد التجارة في العهد المهدوي

١- منها المسلك الظاهر للمهدي وتشجيعه للمجتمع بالزهد وتفضل الجهاد في سبيل الله على ما سواه من الأعمال الدنيوية هذا

٢- بالإضافة لكثرة العشور التي كانت تؤخذ من السلع التجارية الصادرة والواردة على حد سواء،مما ادى لشح السيولة النقدية وقلة تداول العملة. بالرغم من أن هناك عدد من العملات الأجنبية متداولة بجانب العملات المحلية التي ضربت في أم درمان في عهد المهدية.

٣- هيمنة الخليفة على العمل التجاري بصفة عامة أضعفت مما أدى إلى سوء المعاملة بينه وبين التجار الذين ابتكروا شتى الوسائل لمحاربته سواء كان ذلك عن طريق التهريب إما عن طريق الرشاوى التي كانت تقدم للموظفين المختصين بهذا الشأن.

كما نجد أن بيت المال قد سيطر سيطرة تامة واحتكر التجارة ولم يستطع أن يجعل العائد منها جزء من إيراد بيت المال.

مجاعة سنة ١٣٠٦هـ ـ ١٨٨٨م واسبابها: ـ

بعدما وقفنا عليه من حالة نظام التجارة في عهد الخليفة عبدالله نتناول بالبحث أسباب المجاعة الشهيرة وأسبابها التي تعددت من خلال المصادر المختلفة. أطل شبح المجاعة منذ عام ١٨٨٤- ١٨٨٨م وكانت أولى أسبابها هو احتباس الأمطار في ذلك العام وعدم قدرة بيت المال الإبقاء بالتزامات الجيوش من جهة وتوفير الغذاء من جهة أخرى.

وقد ذهب ضحية المجاعة سنة ١٣٠٦هـ ١٨٨٩م آلاف عديدة من السكان ماتوا بالجوع في كل أنحاء السودان في دنقلا وبربر والقضارف والفاشر وحتى أم درمان لم تسلم من الضحايا ويقول سلاطين[١] " ولما وقعت المجاعة وانتشرت في بربر قبل غيرها من نواحي السودان نقصت المحصولات لدرجة أنها أصبحت لا تسد حاجة السكان وحل أغلبهم إلى أم درمان التي كانت مزدحمة أشد الازدحام فاشتد الخطب وارتفعت الأثمان حتى بلغ ثمن الأردب من الحنطة ٤٠ ريالاً ثم ارتفع بعد ذلك إلى ٦٠ ريالاً فمات الفقراء جوعاً. وكانت الأشهر الأخيرة في سنة ١٨٩٠م أشهر شقاء وبؤس وتعاسة وفتكت المجاعة بالناس فتكاً ذريعاً"

اولا: من أسباب المجاعة احتفاظ الخليفة عبدالله بجيش ضخم في العاصمة وتموينه [٢].

ثانيا: انخفاض كمية مياه النيل للرى انخفاضاً عظيماً أدى لقلة الأراضي الزراعية التي حوله الامر الذي جعل الأراضي المزروعة قليلة ولم تعد بعائداً من الذرة يكفي إطعام كل السكان[٣].

---

(١) سلاطين باشا، السيف والنار في السودان، ص ٢٠٠- ٢٠١.

(٢) ضرار صالح ، السودان الحديث، ص ١٨٨.

(٣) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، المصدر السابق، ص ١٢٤.

obeikandi.com

ثالثا :- هجوم الجراد.

رابعا:- مصادرة الخليفة عبدالله لجميع الغلال المخزونة وبيعها بأرخص الأثمان لرجال التعايشة وتقسيم الأموال التي جمعت بين أصحاب الغلال الذين عادوا فاشتروا غلالاً [١].

بأثمان مضاعفة كمايعزى فشل بيت المال في عدم قدرته على مكافحة المجاعة إلى جانب مسألة التهجير الصرف على الجيوش وأن البلاد فقيرة في ثرواتها النباتية والمعدنية آنذاك[٢]

خامسا:- فقد أدت المشاريع الحربية التي قام بها الخليفة عبدالله الناس لحياة الكفاف وجعلتهم يركنون إلى الاعتماد إلى ما يصرفه عليهم بيت المال بدلاً من أن ينتجوا بأنفسهم. كما أن المزارعين تخوفوا مما سيصيبهم من الحروب والنهب الذي سيقوم به أنصار الخليفة وأهله وضياع حقوقهم. أضف إلى ذلك وصول التجارة لحد الصفر مع الدول المجاورة نسبة لحالة عدم الاستقرار من الداخل والضرائب الباهظة على البضائع [٣].

أما بالنسبة لسكان أم درمان فنجد أن الخليفة لا يسمح لأحد للخروج إلى الزراعة وخاصة أهله البقارة والتعايشة. لأنه كان يرى أن الزراعة عمل الأرقاء فقط.

وهكذا كانت الكارثة في ١٨٨٨م وتحولت أم درمان إلى مسرح تقع فيه مآسي تفتت القلوب ولقد سخر الأنصار على المصرين الذين مصروا في الأبيض بأنهم أكلوا الكلاب والحمير وكل القاذورات أما الآن فهم مضوا أبعد.من ذلك فلقد أكلوا أولادهم وأكلوا كل ما وجدوه أمامهم. وترى الجوعى يتضورون جوعاً بعيونهم الغائرة في أم درمان كما شهدوا في شوارع الأبيض أيام الحصار. ولكن هنا بأعداد أكبر وأنهم خرجوا للبحث عن ما يسد الرمق بينما امتلأت الشوارع بجثث الموتى التي لم تجد من يدفنها أو يحملها إلى مقبرة. ووجد أكوام من العظام البيضاء وهي بقايا الآلاف التي نفذت من الجوع.

ووجد الضباع والطيور مرتعاً خصباً من شوارع المدينة وهي تأكل لحوم البشر وكذلك أسراب الطيور[٤].

ووقعت حوادث كثيرة من يخطف من غيره قطعة شحم ليأكلوها ويلتهما بسرعة وبشراهة وبينما يحاول آخر أن يأخذها منه فيقتله وكان يسمع في ساحة السوق نداء الإستغاثة في كل لحظة من هؤلاء الذين يقومون بخطف سلع النساء[٥].ويذكر الأب أرهرولدر أن أم جاءت إلى راكوبته وطلبت منه أن يشتري هذا الطفل ولكنه أعطاها قوتاً وأرسلها إلى منزلها وفي اليوم الثاني حضرت ومعها طفلين مات أحدهما وبقي الآخر الذي مات مع أمه بعد يومين[٦].وامتلأ النيل بالجثث الطافية وامتلأت الشوارع بالأعداد التي لا تحصي ولا تعد وأصدر الخليفة أمراً بأن يحمل كل شخص الجثث التي

---

(١) محمد إبراهيم أبو سليم، مجلة الخرطوم ١٩٦٦م، المصدر السابق ص ١٢٢.

(٢) فيصل محمد موسى، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٣) محمد إبراهيم أبو سليم، تاريخ الخرطوم، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٤) دكتور أبو سليم، تاريخ الخرطوم، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٥) سلاطين باشا، المصدر السابق، ص ٢٤٧- ٢٤٨.

(٦) ارهرولدر، المصدر السابق، ص ٤٠١- ٤٠٢.

obeikandl.com

توجد أمام داره ليواريها بالتراب[1].وكان كل الذين ماتوا في أم درمان من الذين وفدوا إليها من الخارج لا من سكانها الأصليين. لأنهم أخذوا ما وقعت عليه أيديهم من غلال وكانت كل قبيبلة تساعد جارتها إذا احتاجت[2] وأكثر القبائل التي تأثرت بتلك المجاعة قبيلة الجعليين رغم أنهم أيسر حالاً من غيرهم.

أما التجار والأغنياء فقد تمكنوا من ابتياع كميات من الذرة في الوقت المناسب والذي ارتفع ثمن الأردب من ستين ليره إلى مائتين وخمسين ليره[3].وقد قضت المجاعة على بيوتاً بأكملها وعلى بعض القبائل مثل الحسانية والشكرية والعقليين والحمرة. أما في أم درمان فقد نقص عدد السكان بعد الامتلاء بالإعداد الهائلة من البشر وتدهور المجتمع نتيجة لهذه المجاعة الحاصدة.

وخلاصة الأمر أنه بالرغم من ذلك فقد استطاع الخليفة عبدالله أن يحسم هذه المشاكل والتي تحمل في طياتها بذور الفناء لصالحه.

وما أن حل عام ١٨٩١م حتى استطاع الخليفة أن يوطد سلطاته الداخلية في السودان ونتيجة للإجراءات الصارمة العنيفة التي حظم بها نفوذ الأشراف وأقصي قواد الجيش والحكام من أسرة المهدي واتباعه وملأ المناصب بأقربائه ورجاله الذين يثق فيهم وفي ولائهم وطاعتهم ولذلك يبدو أن الخليفة قد حقق الغرض الأول من حكومته وهو التمتع بالسيطرة الكاملة في البلاد والاحتفاظ بهذه السيطرة زمناً طويلاً[4].

ويقول الشيخ مصطفى الأمين في أقواله[5] " إن حكم الخليفة كان في البداية ظالماً إلى حد كبير مما دعا بعض قبائل الجعليين إلى التفكير في الخلاص منه، بيد أن الموقف تغير مع مرور الزمن فقد سادت سيطرة البقارة وأخمدت الفتن ونجح الخليفة أن يقيم نظاماً للحكم أكثر اعتدالاً ورفقا وقبولا للجماهير وأضحى النظام الضرائبي في جوهره أقل قسوة مما كان عليه الحال في عهد التركية، رغم التعرض للمطالبة الفجائية إلى الحد الذي جعل الضرائب في عهده أكثر من العهد السابق ولكن مهما يكن من أمر فإنه حال المواطنين حيال الضرائب مال إلى جانب الرضا والتفاؤل لعلمهم أنها تصرف على الجيوش.

وبالرغم من أن الخليفة قد نجح كما أوضحنا في بسط سيطرته على السودان إلا أن سياسته في حسم المشاكل ترتب عليها قيام نوع من التذمر العام ضد حكمه وصار عدد خصومه أكثر من عدد مؤيديه وتفككت تلك الوحدة الوطنية التي وضع بذورها الإمام المهدي تحت راية المهدية واضطر الخليفة عبدالله في أواخر عهده إلى إخلاء أقاليم كاملة في بحر الغزال ومديرية خط الاستواء.

---

(١) سلاطين باشا، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

(٢) سلاطين باشا، المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٣) سلاطين باشا، المصدر نفسه، ٢٤٩.

(٤) محمد فؤاد شكري، تاريخ (مصدر السودان)، وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

(٥) ب. م هولت، دولة المهدية في السودان (مترجم)، ص ١٠٠- ١٠١.